مطالبتها بمنع هجرة اليهود من [على] أراضي الاتحاد السوفياتي الذي أعلن... الحرية لأي مواطن سوفياتي بالمغادرة في أي وقت يشاء... [و] نتائج القمة المقترحة يجب ان تبتعد من الاحتجاج والاستنكار والادانة... [لكن] ' الخيار العسكري' العربي غير موجود، ولن يتعدى، في أحسن الأحوال، ' الخيار العسكري الدفاعي' ... [بينما] اسرائيل تمتلك، في هذه الفترة ' الخيار العسكري الهجومي' نظراً الى انشغال الدول العربية بمشكلاتها الخاصة وغياب الرادع الدولي لاسرائيل في اقدامها على اي عدوان ضد احدى الدول العربية ... [و] العرب ليس لديهم ما يقلق الغرب، خصوصاً ان النفط العربي ' لم يعد سلاحاً' ، وبات سلعة يريد العرب بيعها، اضافة الى ان ' العامل القومي' معطّل، ومن الصعب بروز، وتغليب، المصلحة والهمّ القومي على الهموم القطرية للدول العربية» (من مقابلة مع ابو عودة، **الحياة**، ١/٢/١٩٩٠، ص ٤).

وكتبت مجلة «فلسطين الثورة»، في افتتاحية لها، ان «هذا الامر بقدر ما يلزم الفلسطينيين بتصعيد نضالهم من خلال الانتفاضة ضد الاحتلال الاسرائيلي، فهو يلزم العرب بأن يتداعوا، بالسرعة الممكنة، [الى] عقد اجتماع قمة عربية تناقش الأبعاد الخطرة لمعطيات هجرة اليهود السوفيات، واتخاذ القرارات الملائمة مع الخطورة التي تمثلها على المستويين، الفلسطيني والعربي معاً، وكذلك على جهود السلام في الشرق الأوسط. وفي الفترة التي تباعد بيننا وبين الموعد الذي سيتفق العرب على عقد القمة فيه، تقتضي الضرورة توظيف كل الاتصالات، والتحركات، والمحادثات، العربية مع البلدان الاوروبية، الشرقية والغربية، ومع الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، في خدمة هذه القضية الحساسة والخطرة؛ ولا بأس من ايصال هذه القضية الى مجلس الأمن الدولي، وكل الهيئات، والمحافل، الدولية... الوضع خطير... فهل أدركنا [كعرب] ضرورة ان يرتفع مستوى تحركنا الى مستوى هذه الخطورة... انه تساؤل مصيري، والاجابة [عنه]... برسم كل الاخوة العرب» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٨٤، ١١/٢/١٩٩٠، ص ٥).

انشطة واقتراحات شفهية

تتركّز الحملة الدبلوماسية، التي بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الدول العربية، لمواجهة مخاطر هجرة اليهود السوفيات، على الحدّ من آثارها على الاراضي الفلسطينية المحتلة، أولاً، وعلى ألّا تبدو معارضة لحقوق الانسان. فقد قال ملك المغرب، الحسن الثاني: «انني أعلنها مطالباً بحقوق الانسان ـ ولا أقصد حقوق الانسان العربي في الأراضي المحتلة فحسب ـ ولكن، أيضاً، حقوق الانسان اليهودي السوفياتي، حيث يتمّ نقله كما تنقل الحيوانات، دون هويّة، ودون حق في اختيار وجودهم» (**الأهرام**، ٣/٢/١٩٩٠).

كما أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك: «اننا نؤمن بأن احترام حق شعب لا يتحقق بانتهاك حقوق شعب آخر... ولذلك، فنحن نقف، بكل صلابة، ضد محاولات توطين المهاجرين السوفيات، أو غيرهم، في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس العربية؛ ونعتبر هذه المحاولات انتهاكاً صارخاً لمبادىء القانون والشرعية، ومصادرة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره... ومن هنا، نحن نلحّ في المطالبة بتكثيف الجهود الدولية المبذولة، من أجل تحقيق تسوية شاملة، وعادلة، للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، تكون ركيزتها، ودعامتها الاساسية مصالحة تاريخية بين اسرائيل والشعب الفلسطيني الشقيق، طبقاً للاسس التي أقرّها المجتمع الدولي، بما يشبه الاجماع» (من كلمة مبارك في قمّة دول مجلس التعاون العربي، **الاهرام**، ٢٥/٢/١٩٩٠ ص ٣). وعلّق رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، د. ممدوح البلتاجي، قائلاً: «اننا نؤيد مقولة ان هجرة اليهود السوفيات هي من حقوق الانسان؛ ولكن على ان تترك لهم حرية اختيار مكان الهجرة، وألّا يوجّهون قسراً الى الاراضي العربية المحتلة، وعلى ان يسمح لهم بالهجرة العكسية، بمعنى ألّا يحرم من العودة الى الاتحاد السوفياتي، اذا رغب [في ذلك]» (**المصدر نفسه**، ص ٨).

وهذه النقاط كانت موضوع بحث بين وفد فلسطين، ترأسه عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، وبين القادة السوفيات؛ اذ ذكرت مصادر صحفية انه حمل معه، في زيارته الى الاتحاد السوفياتي، في النصف الثاني من